إشكالية الدولة في خطاب الإسلام السياسي

أ.د محمد شقير

*باحث وأكاديمي من لبنان

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

مقدمة

تبدو جليّة عودة الاسلام السياسي بقوة الى ساحة الفعل السياسي، بل ودخوله في أكثر من نظام سياسي قائم ومحاولة قيادة هذا النظام، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم العربي، التي شهدت أكثر من تغيير على المستوى السياسي وغيره، وما أفرزته تلك العودة من تساؤلات على أكثر من مستوى يرتبط بمستقبل النظام السياسي لتلك البلدان.

الاشكالية تبدأ من هذه النقطة بالذات. فما هو مشروع هذه الحركات الاسلامية، وتحديداً فيما يتصل بالنظام السياسي الذي تريد بناءه أو تعمل للوصول اليه؟ فهل مشروعها هو العمل للوصول الى دولة الخلافة؟ أو أن مشروعها هو الدولة المدنية؟ هل هي مستعدة لتبني آليات صناعة السلطة التي يختزنها مفهوم الدولة المدنية؛ أم أنها تتمسك حصراً بتلك الآليات التي يتضمنها مفهوم دولة الخلافة؟ هل تقبل بالذهاب بعيداً مع مفهوم الديمقراطية بجميع مندرجاته؟، أم أنها سوف تلجأ الى آليات الشورى من خلال صيغة أهل الحل والعقد، أو غيرها من الصيغ

التي تؤدي الى أنتاج السلطة؟.

من الواضح في هذا الإطار، أن تغييراً جوهرياً قد حصل في خطاب تلك الحركات الاسلامية، من مناداتها بدولة الخلافة الى تبنيها لصيغة الدولة المدنية، وأن بمرجعية اسلامية، من رفض للديمقراطية بما هي ممارسة غربية، الى القبول بها واعتمادها، طالما هي أداة مساعدة للوصول الى السلطة.

من رفض للديمقراطية بما هي ممارسة غربية، الى القبول بها واعتمادها، طالما هي أداة مساعدة للوصول الى السلطة

قد يكون مبرراً لهذه الحركات الاسلامية أن تعتمد هذا التغيير في خطابها، والذي أملته جملة من العوامل الداخلية والخارجية، يرتبط جزء أساسي منها بالتجربة السياسية لهذه الحركات، والتي تربو على العقود المتطاولة من الزمن، وما أفرزته من دراية بالواقع السياسي الدولي وغيره، وما يحمله هذا الواقع من هواجس ومصالح وما يمتلكه من قدرة على التأثير في الواقع السياسي الداخلي، وما يقود اليه هذا الأمر من ضرورة لمراعاة هذا الواقع ومسايرته وصولاً الى التمكين، أي الوصول الى اللحظة التي تمتلك فيها هذه الحركات من عناصر القوة ما يتيح لها أن تطبق مشروعها دون حاجة الى أي شكل من أشكال التوفيق والمداراة أو التقية السياسية. وقد أظهرت هذه الحركات الاسلامية قدرة على ممارسة المرونة السياسية، بل ولربما التقية السياسية توسلاً الى تحقيق أهدافها، وانتظاراً لتوفر الظروف المناسبة التي تتيح لها تنفيذ مشروعها كما هو، خصوصاً أن العقل السياسي لهذه الحركات هو عقل مقاصدي، بمعنى أنه يتصف بالثبات فيما يرتبط بالمقاصد والغايات، لكنه يمتلك القدرة على المرونة والمناورة فيما يرتبط بالوسائل والأدوات.

وقد أظهرت هذه الحركات الاسلامية قدرة على ممارسة المرونة السياسية، بل ولربما التقية السياسية توسلاً الى تحقيق أهدافها

لن يكون من الصحيح أن يحجب عن هذه الحركات الاسلامية أن تتوسل الديمقراطية للوصول الى السلطة، ولا أن تعتمد صيغة الدولة المدنية كمدخل الى التمكين[1]. فما هو مباح لغيرها ليس من الانصاف أن يكون محرماً عليها، وإنما يقع النقاش في موردين: الأول، ما هي أهدافها من الوصول الى السلطة، وكيف ستوظف هذا الوصول، وماذا بعد التمكين، ومن أجل ماذا هذا التمكين؟ والمورد **الثاني** هل يعاني خطابها من انفصام، عندما تنادي بالدولة المدنية والديمقراطية وجميع المفاهيم ذات الصلة.

1 - للتوسع في العلاقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية ينظر: شقير محمد، الدولة الدينية والدولة المدنية: إشكالية العلاقة، مجلة الغدير، العدد 57، شتاء 2010.

أولاً: مقاصد السلطة، ليس عصياً معرفة ما الذي تريده هذه الحركات الاسلامية من وصولها الى السلطة، وأن بنحو أجمالي. فهي تتحدث في تطبيق الاسلام والشريعة، واقامة الدولة الاسلامية أو دولة الخلافة، وغير ذلك من العناوين التي تتصل بهذا الإطار، والتي نجدها في الأدبيات السياسية لهذه الحركات الاسلامية.

الاشكالية الأساس ترتبط بطبيعة فهم هذه الحركات الاسلامية للإسلام، ودرايتها بالواقع الذي تريد تطبيقه فيه، لأن طبيعة فهمها للإسلام هي التي تحدد مجمل الأمور، التي ترتبط بوظائف السلطة ودورها وجميع الأهداف التي يمكن أن يعمل للوصول إليها، من خلال تلك السلطة، وقائمة الأولويات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما يرتبط بفقه الأولويات، فهل الأولوية هي للدعوة أم لإقامة العدل، هل الأولوية لنشر الاسلام أم لمواجهة الفساد، والعمل لتحقيق الرفاه الاجتماعي والكفاية الاقتصادية، الى غير ذلك من الاسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا الإطار، والتي ترتبط بوظيفة السلطة السياسية وترتيبها لأولوياتها.

إن طبيعة الفهم للإسلام تختلف اختلافاً كبيراً بل ومتعارضاً لدى العديد من هذه الحركات الاسلامية، وهذا ليس فقط مرده الى الواقع واسهامه في اختلاف المشروع المنوي تطبيقه فيه، بل مرد ذلك الى جملة من العوامل الأخرى، التي ترتبط بالقبليات الفكرية للعقل السياسي لهذه الحركات، والمنهج المستخدم لديها لفهم الاسلام، والمخزون التراثي الذي تحمله، ومفردات الحقل المعرفي الذي تحاول أن تستنبت منه العديد من مفاهيمها ورؤاها، وصولاً الى العقل الاجتهادي وقدرة الديناميات التي يحملها في التحفيز على القراءة المستديمة للدين، ومحاولة التجديد وممارسة النقد واستخدام الأدوات المنهجية الموائمة، لتقديم الرؤى الألصق بمضمون النص الديني وروحه وأهدافه.

أن الاختلاف الكبير بل والمتعارض الذي يتبدى في ممارسات مجمل الحركات الاسلامية على جميع المستويات، وفي جميع الميادين من سياسية واجتماعية واقتصادية وغير ذلك، إنما يعود بشكل أساس الى هذه القضية بالذات، إذ بمقدار ما يكون فهمها للدين فهماً صحيحاً، يقوم على أسس منهجية صحيحة، بمقدار ما ينعكس ذلك في أدائها في مختلف المجالات، وفي المقابل بمقدار ما يكون هذا الفهم فهماً مشوباً بأكثر من خلل منهجي وغير منهجي، بمقدار ما يؤدي ذلك الى أكثر من خلل في أدائها وفي ممارساتها ومواقفها وكيفية تعاطيها مع مختلف القضايا.

لقد عانت المجتمعات الاسلامية– قبل غيرها- من كثير من القراءات الخاطئة للعديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية، والتي أدّت قراءاتها الخاطئة الى كثير من الويلات والاضرار التي أصابت تلك المجتمعات في أكثر من مجال، والتي ما زالت تداعياتها الى يومنا هذا، بل ما زلنا نشهد نماذج من تلك الجماعات التي أدّى ويؤدي سوء فهمها للدين الى إلحاق الكثير من الضرر بالإسلام وأهله، وهو ضرر أكثر من أي ضرر آخر يتأتى من عوامل وجهات أخرى.

إن مثالب عديدة تعتري العقل الديني للعديد من تلك الحركات والجماعات، منها استغراقها في التاريخ وانفصامها عن الواقع

إن تجارب العديد من الحركات والجماعات الاسلامية، لا تثير القلق في نفوس العلمانيين أو الليبراليين فقط، بل أيضاً في نفوس الكثير من المسلمين وفئاتهم، لما تركته من أثر سلبي وما خلفته من أضرار، وما ألحقته من أذى بالمسلمين وغيرهم، وما سببته من تشويه للإسلام، وما تقدمه في العديد من الأحيان من نموذج منفر من الدين وأهله.

إن مثالب عديدة تعتري العقل الديني للعديد من تلك الحركات والجماعات، منها استغراقها في التاريخ وانفصامها عن الواقع، ومنها العصبية التي تسهم في القطيعة والمزيد من السلبية في تعاطيها مع الآخر، أياً كان، ومنها التصلب والجمود في الفهم وتعطيل أي قدرة للتجديد في فهم العديد من المفردات والمفاهيم الدينية، ومنها الجنوح الى مزيد من العدوانية في التعامل مع الآخر، واسقاط أكثر من تفسير على النص الديني بهدف تبرير أعمال التكفير والقتل والتعدي على الحرمات.

قد يتبين بعد حين أن حساب السلطة وإدارتها يختلف عن حساب السعي للوصول إليها

ليس سهلاً على الاطلاق، أن تستطيع أي حركة أو جماعة اسلامية تسلمت سدة السلطة، أن تدير هذه السلطة بناءً على الرؤية الاسلامية الصحيحة، وأن تنهج نحو الأهداف الاسلامية الحقة، وأن تتجنب إلغام الواقع والعجز عن فهم الدين، وأن تعطل كل العوامل والأسباب التي تسهم في الحيلولة، من دون الوصول الى القراءة الصحيحة والمعاصرة للدين، كمقدمة لصحة تطبيقه، وبلوغه لأهدافه الواقعية على مستوى الانسان والمجتمع. ربما تسارع تلك الحركات والجماعات الاسلامية الى السلطة، ولربما يغلب عليها الفرح إذا ما فتحت لها أبواب الوصول اليها، ولربما تلهيها تلك السلطة عن كثير من مزالقها وآفاتها واشراكها، لكن قد يتبين بعد حين أن حساب السلطة وإدارتها يختلف عن حساب السعي للوصول إليها.

إن بلوغ العقل السياسي لهذه الحركة الاسلامية أو الرشد السياسي، يستلزم مزيداً من التأني في الامساك بناصية السلطة، ومزيداً من الحذر لدى الوصول اليها، والتجديد المستديم في قراءة الدين والسعي الدؤوب لفهم حقائقه، والكثير من الوعي لدراية الواقع، وما ينطوي عليه من مصالح واتجاهات وتيارات مختلفة، بما يؤسس لأداء سياسي سليم وصحيح.

في هذا الظرف، الذي استطاعت فيه العديد من الحركات الاسلامية الولوج الى السلطة، سيكون أمراً في غاية الأهمية والحكمة تنشيط العقل النقدي لهذه الحركات، حتى لا تتعثر تجربتها ولا تنتكس في الفرصة التي أعطيت لها، خصوصاً أن هذه الفرصة هي يتيمة في الدهر، وأتت بعد انفصال كبير عن النموذج الاسلامي في الحكم في عصر صدر الاسلام، وما يخلفه هذا الانقطاع المتمادي في التجربة من سلبيات على مستوى اغناء هذه التجربة ورفدها بكثير من الخبرات والمراكمة عليها، إن لم نقل إنه نحتاج الى أعمال المنهج النقدي في أكثر من تجربة سياسية في الحكم الاسلامي، حتى لا يستند العقل السياسي لهذه الحركات الى أكثر من معطى في التاريخ السياسي الاسلامي، قد يحجبه عن رؤية معايبه نظرة قداسوية في غير محلها، أو تورع معطل للحس العلمي والعقل النقدي يعرف في غير مورده.

إن من طبيعة السلطة أن تعري أهلها

إن ولوج الاسلاميين الى السلطة، بل وإمساكهم بناصيتها، وأن كان حقاً من حقوقهم كأي جماعة يحق لها أن يكون لها تجربتها في الحكم والادارة، ولكن حساسية الموقف تكمن في أمرين:

الأول:إن من طبيعة السلطة أن تعري أهلها، بمعنى أن السلطة وممارستها تكشف عن كل نقاط القوة أو الضعف لدى من يتولاها، فلا يمكن أن يكون هناك نقص في رؤية هذه الحركة أو تلك، أو خلل في درايتها بالواقع دون أن يظهر ذلك في أدائها أو ممارستها أو ادارتها للواقع السياسي أو الاقتصادي وغيره، وفي هذه النقطة توجد مشكلة كبيرة تعاني منها تلك الحركات الاسلامية، إلا وهي وجود تراث كبير[2] يفرض سطوته على العقل السياسي لهذه الحركات، ويسهم بشكل أو آخر في تضليل أو تشويه تجربة هذه الحركات في الحكم، ولا أقصد من هذا الكلام التنكر بشكل مطلق للتراث الاسلامي، الذي تكوّن على مدى قرون من الزمن، بمقدار ما ينبغي أن نشير الى أن هذا التراث قد تكون في ظروف تاريخية معينة، ولربما تأثر في تشكله بعوامل متعددة سياسية واجتماعية وغيرها ساهمت في تشكله، مما يعني ضرورة التعامل بكثير من الحس النقدي، مع هذا التراث وضرورة أخذ البعد التاريخي في قراءتنا له، حتى لا نبني الكثير من توجهاتنا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها

2 - محمد شقير، فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، بيروت، دار الهادي، 2004، ص42.

على معطيات تراثية مضللة، لا تسلم من النقد ولا تصلح ليبنى عليها أي موقف أو رؤية أو توجه.

وينبغي أن نشير هنا الى أمر آخر ألا وهو أن تمثل الاسلام وتطبيقه في الاجتماع السياسي لا يرتبط فقط بالبعد الفقهي والتشريعي، بل يرتبط أيضاً بأبعاد أخرى لا تقل أهمية عن هذا البعد، إلا وهو البعد القيمي أو البعد المفاهيمي (الرؤيوي)[3]. وعندما يقع الحديث في البعد القيمي ونأخذ على سبيل المثال العدل كقيمة أساس، ينبغي أن ترتكز عليها وتسعى إليها، أي تجربة سياسية اسلامية في الحكم، لا بد من القول هنا أنه لا يمكن أن يقيم العدل، إلا من كان عادلاً في نفسه وسجيته، فمن يفتقد الى العدل في نفسه وتربيته وأخلاقه، لا يمكن أن يتمثل العدل في أدائه السياسي أو الاقتصادي وغيره، وكلما كانت الدائرة الاجتماعية المنوي تطبيق قيمة العدالة فيها أوسع وأكثر تعقيداً، كلما احتجنا الى مستوى أرقى من العدالة في أبعادها الأخلاقية والاجتماعية والتربوية والسياسية وغيرها، فهنا لا نتحدث في البعد الفردي للعدالة، وليس من الصحيح حصرها في الإطار الشخصي، بل نتحدث في مختلف أبعادها الاجتماعية، حيث تكون التجربة أشد والاختبار أصعب والاستعدادات يجب أن تكون أكبر، ويكون الحديث عن جهة أو حركة تمتلك أو لا تمتلك مستوى كاف من قيم العدالة والتربية عليها والتخلق بها، حتى تستطيع تثمير هذا المخزون من العدالة وأخلاقياتها في تجربتها السياسية وغير السياسية، لتبني سياسات اقتصادية عادلة، وسياسات اجتماعية عادلة، وسياسات ضرائبية عادلة، ولتتمثل العدالة في مختلف المجالات لديها، وفي تجربتها في الحكم والادارة.

الثاني: إن هذه الحركات الاسلامية عندما تبادر لتقديم تجربتها في الحكم، أنما تعلن ذلك باسم الاسلام والدين، فهي تدعو الى حكم الاسلام وتطبيق الشريعة، لتقول أن من يحكم هو الاسلام، وأن ما يطبق هو شرع الله تعالى، وبالتالي أن نجحت هذه التجربة فسوف يُكتب النجاح– على الأغلب- لهذه الحركات، وأن فشلت فسوف يرتد هذا الأمر ليس فقط على هذه الحركات، وإنما أيضاً على الاسلام والمرجعية الفكرية التي استندت اليها في تقديمها لتجربتها، ليبدأ النقاش في علاقة الدين بالدولة ولا ينتهي عند حدود قدرة هذه الحركات على تمثل النموذج الاسلامي في الحكم، فيما لو تجاوزنا الاشكالات النظرية التي تطرح فيما يرتبط بعلاقة الاسلام بالسياسة واختزانه لأطروحة الدولة.

3 - السيد محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الاسلامي، بيروت، ط1، دار الهادي، 2003، ص 82.

إن معنى أن هذه التجربة لها ارتداداتها على الدين نفسه، أنها تؤثر على علاقة المجتمع بالدين ونظرتهم اليه وارتباطهم به، ففيما لو قدمت نموذجاً فاشلاً على المستوى الاجتماعي أو السياسي وغيره، سيؤدي هذا الأمر الى ابتعاد الناس عن الدين وتوجيه جملة الانتقادات اليه، أيسرها عدم قدرته على الحكم وفشله في تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية القائمة. صحيح أن هذه الحركات الاسلامية تستفيد من استخدامها للحس الديني في مشروعها السياسي- وهي تعبر بذلك عن حقيقة مشروعها لا أنها تتقصد ذلك- لكن هذا الاتكاء على البعد الديني في المشروع السياسي هو سيف ذو حدين. فهو من جهة قد يكون عامل جذب للعديد من الفئات الاجتماعية نتيجة وجود ذلك الحس الديني لديها، ولأنها قد تميل الى حسن الظن بالدين وأهله، لكن من جهة أخرى سوف ترفع هذه الفئات من سقف توقعاتها عندما يطرح المشروع السياسي لهذه الحركة أو تلك باسم الدين، وسوف يكون حجم انتظاراتها كبيراً عندما يعمد الى إدارة الدولة بأسم الاسلام، وهو ما يتطلب تقديم نموذج متقدم في الإدارة والحكم، وإلا فأن أي نوع من أنواع الفشل، سوف يرتد ليس فقط على علاقة هذه الفئات الاجتماعية بهذه الحركة الاسلامية أو تلك، وإنما على علاقتها بالإسلام وارتباطها بالدين، وعلى نظرتها للأطروحة الاسلامية في السياسة والحكم، ولن يكون عندها بمقدور أي جدل نظري أن يقنع هذه الفئات، بقدرة الدين على السياسة والحكم، وقدرة الاسلام على بناء الدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، في إقامة العدل وفعل الاصلاح ومواجهة الفساد، وغيرها من الاهداف التي ينشدها الاسلام من فعل السلطة.

هذا الاتكاء على البعد الديني في المشروع السياسي هو سيف ذو حدين

إن الذي يتطلع في التاريخ الاسلامي البعيد أو القريب يجد تجارب سياسية عديدة بأسم الدين، وأكثر من نموذج في الحكم بأسم الاسلام، لكن أن أريد محاكمة هذه التجارب– النماذج بعد سنين متطاولة، نجد أن ما خلفته من أضرار، أكثر مما جلبته من فوائد، وأن السلبيات التي ترتبت عليها أكثر من الايجابيات التي توصلت اليها.

وكذلك الأمر عندما نأتي الى العديد من الحركات أو الجماعات الاسلامية في عالمنا المعاصر، فهي ليست أفضل حالاً من تلك التي كانت في التاريخ، وخصوصاً تلك التي تزرع الفتنة باسم الدين، وتمارس الاجرام باسم العقيدة، وتنتهك المحرمات بأسم الشرع، وتؤدي أكبر الخدمات للاحتلال وأعداء الدين بأسم الجهاد في سبيل الله تعالى.

إنه ليس الهدف أن نحكم بأسم الاسلام، بل أن نحكّم الاسلام في مختلف مفاصل حياتنا، وليست الغاية أن نكثر من الشعارات ذات الطابع الاسلامي، بمقدار ما هي العمل على تطبيق القيم والأهداف الاسلامية أفضل ما يكون من التطبيق وأسمى ما يكون من الممارسة في واقعنا المعاصر. إن السلطة بحد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي وسيلة وفي علم الوسيلة، يجب أن يكون السؤال حول كم تساعدني على بلوغ الهدف، وكم هي استطاعتي لتوظيف هذه الوسيلة للوصول الى ذلك الهدف، وهل أمتلك الامكانيات والظروف والشروط اللازمة لذلك، وهل يوجد من الموانع ما يحول بيني وبين بلوغي ذلك الهدف، وما هو حجم الأضرار والمنافع التي تترتب على استخدام تلك الوسيلة، وأيهما أكثر من الآخر، وهل من إمكانية لتلافي تلك الأضرار، وما هي الرؤية التي على أساسها أضع كل هذه الاجابات، وبناءً على أي منهجية؟ الى غير ذلك من الأسئلة ذات العلاقة، والتي لا يمكن تجاوزها في حسابات الدين والسلطة.

وتمارس الاجرام باسم العقيدة، وتنتهك المحرمات بأسم الشرع، وتؤدي أكبر الخدمات للاحتلال وأعداء الدين بأسم الجهاد في سبيل الله تعالى

ثانياً:الخطاب السياسي بين الانفصام والالتئام، من الواضح ذلك التبدل في خطاب العديد من الحركات الاسلامية فيما يتصل بموضوع الدولة، من دولة الخلافة الى الدولة المدنية، ومن الواضح أن هذا التبدل لم يتأت نتيجة لضرورة فكرية خالصة، وإنما حصل نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تستدعي الاستعانة بفقه التمكين لإحداث أكثر من تبدل في الخطاب أو الألويات، بهدف الوصول الى السلطة والامساك بها، وبناء على ذلك تصبح الدولة المدنية خطوة ضرورية على طريق الوصول الى دولة الخلافة، وتصبح الاستعانة بالآليات الديمقراطية للوصول الى السلطة (الانتخابات) أمراً لا مفر منه في حسابات التمكين، وسيكون من الطبيعي عندها أن يستعر الجدل في كل ما يتصل بهذا الموضوع، بين مؤيد ومعارض وناقد ومدافع، وغير ذلك.

واذا كان للدولة المدنية من سمات لعل من أبرزها العلمانية والديمقراطية، فسيكون من الأهمية بمكان أن نبحث تلك الاشكالية (الانفصام والالتئام) من خلال هذين العنوانين:

1 -**العلمانية**، وهي كما تقدم في أغلب أدبيات العلمانيين وكتاباتهم أنها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، حيث يتضمن هذا الموقف ضرورة الفصل بينها.

وعليه فعندما يكون الحديث عن دولة مدنية فهي دولة علمانية بالضرورة، أي هي دولة تقوم على الفصل بين الدين والدولة، حيث لا يمكن لدين من الأديان– بما فيه الاسلام- إن يكون بمثابة المرجعية الفكرية للدولة، ولا أن تستمد منه قوانينها، ولا أن تعتمد عليه لرسم أي من سياساتها أو تحديد أولوياتها أو أي من مواقفها.

أن هذا التوصيف للعلمانية ليس توصيفاً نهائياً أو غير قابل للنقاش، لأنه يمكن الذهاب الى أكثر من تفسير للعلمانية، من كونها رؤية للإنسان والكون والحياة، بما يؤسس لموقف رافض للدين ليس فقط على مستوى علاقته بالدولة، وإنما على مستوى علاقته بالإنسان، بما ينتجه ذلك من علمانية ملحدة، الى تفسير آخر يقصر العلمانية على كونها موقف من العلاقة بين الدين والدولة، يقوم على رفض الوصل بينهما، بما ينتجه ذلك من علمانية سياسية؛ الى تفسير آخر يضيق حدود العلمانية الى دائرة شكل الدولة وهيكلها، في حين أن مضمون الدولة يقبل التلاقي مع الدين، بما ينتجه ذلك من علمانية بنيوية (تقتصر على بنية الدولة فقط)، أو ليكون الحديث عن علمانية مؤمنة تقبل التفاعل مع الدين– الاسلام، وتتكامل معه في بناء الدولة وادارتها[4].

التفسير الأول للعلمانية، لا يوجد أي مجال لأي نوع من أنواع التلاقي بينها وبين الدين لا داخل اطار الدولة ولا خارجها، فالعلمانية بهذا المعنى تعني الإلحاد، وهو الموقف النقيض من الدين (الإلهي) بما هو اعتقاد بالله تعالى، ولذلك لم تلق هذه العلمانية ذلك الرواج، بل كانت محل رفض من كثير من المجتمعات، وخصوصاً المجتمعات الشرقية والاسلامية تحديداً.

التفسير الثاني للعلمانية (السياسية)، فتوجد إمكانية لها للالتقاء مع الدين، لكن خارج أطار الدولة، إما مساحة الدولة بكل مجالاتها ومفرداتها، فليس متاحاً للدين أن يكون له دور فيها. وهذا النوع الثاني لاقى رواجاً في العديد من المجتمعات، بما فيها الاسلامية، لأنه لم يأخذ موقفاً من أصل الدين، بما هو ميل فطري لدى الانسان، وإلا لاقى الرفض كما حصل مع العلمانية بتفسيرها الأول، بل أن ما فعله (هذا المعنى للعلمانية)، هو أنه أخرج الدين من دُور القيادة وحصره في دُور العبادة، أخرجه من المجتمع وحبسه في الجامع، ليبقى هناك فسحة للتعبير الديني وممارسة الشعائر الدينية، بما يراود الحس الديني لتلك المجتمعات. ولعل ما آلت إليه أوضاع العالم الاسلامي من تخلف وترد على أكثر من مستوى، قد دفع العديد من المجتمعات الاسلامية، الى تلمس الحلول في الأفكار الوافدة إليها من

4 - للتوسع ينظر: محمد شقير، الاسلام والدولة المدنية، مجلة الحياة الطيبة، العدد 25، ربيع 2012.

علي عبد الرزاق، في الخلافة الاسلامية: الاسلام وأصول الحكم، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2011، ص79.

خارج الحدود، وخصوصاً أن الغرب استطاع أن يقدم نماذج مغرية على مستوى بناء الدولة المدنية، وقد عمل على تسويقها بقوة في عالمنا الاسلامي.

الدولة بكونها مدنية أي علمانية، لكن تلك العلمانية المؤمنة أو البنيوية

التفسير الثالث للعلمانية، فيمكن أن يكون محل قبول من مجمل الحركات الاسلامية، لأنه أذا كانت العلمانية بهذا المعنى تعني الاستفادة من أي معطى علمي، يسهم في تطوير بنية الدولة والعمل على بنائها بشكل مستديم على أسس علمية حديثة، فهو ما ينسجم مع الأطروحة الدينية والاسلامية، تحديداً فيما يرتبط ببنية الدولة وهيكلها، وبالتالي لن يكون هناك أي مانع من الأخذ بهذا التفسير للعلمانية، بما يسهم في وصف تلك الدولة بكونها مدنية أي علمانية، لكن تلك العلمانية المؤمنة أو البنيوية.

وهنا لا يستطيع أحد أن يلزم هذه الحركة الاسلامية أو تلك بهذا التفسير أو ذاك للعلمانية، بل هي في سعة من أمرها في أن تختار التفسير الذي ينسجم مع مبانيها الفكرية والمعرفية، وبما يتوافق مع طبيعة المجتمعات التي تسبح فيها، وبما يتلاءم مع خيارات تلك المجتمعات على المستوى السياسي وغيره.

2 - الديمقراطية، وهي أيضاً من أهم سمات الدولة المدنية، فلا يمكن الحديث في الدولة المدنية من دون التطرق الى الديمقراطية، فالدولة المدنية هي دولة ديمقراطية بالضرورة (بغض النظر عن التفسير المعتمد للديمقراطية)، نعم ليس بالضرورة أن تكون كل ديمقراطية دولة مدنية، أذا لم تستجمع بقية السمات التي تبرر وصفها بالمدنية.

كما في العلمانية أيضاً في الديمقراطية، يتفاوت الرأي فيها بين تفسير وآخر، فمن تفسير يذهب الى كونها رؤية في طبيعة العلاقات الاجتماعية في مختلف مجالاتها، سواء ما يرتبط منها بالاجتماع السياسي وغيره، وسواء كان الأمر مرتبطاً بإنتاج السلطة، أو الطريقة التي يجب أن تعتمد في ادارة تلك العلاقات الاجتماعية؛ الى تفسير أخر يرى فيها سيادة الشعب، حيث تختصر الديمقراطية بناء على هذا التفسير في أطار الاجتماع السياسي، ولا يذهب بها الى مختلف مجالات الاجتماع الانساني، لتكون بناءً على هذا التفسير ثقافة حياة، بل هي ثقافة حياة سياسية ترتبط بإنتاج السلطة وكيفية ادارتها، بدل أن تكون ثقافة حياة عامة (كما في التفسير الأول).

وهناك تفسير آخر للديمقراطية يرى فيها مجرد آلية لإنتاج السلطة ترتكز على الاختيار الشعبي، بغض النظر عن طبيعة تلك الآلية ومستوى مقاربتها للرؤية التي تقوم عليها الديمقراطية، كتطبيق فعلي لأعلى مستوى من السيادة الشعبية، بل هي بناء على هذا التفسير مجرد فعل انتخابي، بغض النظر عن مستوى التمثيل، وعن مستوى تحقق السيادة الشعبية من خلال هذا الفعل الانتخابي.

كما يقع النقاش أيضاً في الأشكال المطبقة للديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة، التي تعتمد أشكالاً متعددة للديمقراطية، تختلف فيما بينها اختلافات كبيرة، ولكل منها تبريره لهذا الشكل أو ذاك، والذي اعتمده في اجتماعه السياسي.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن التجربة الديمقراطية قد أنتجت خيارات متعددة ومادة خصبة، بما يفسح المجال لأي نظام سياسي أو حركة اسلامية أو غير اسلامية، بأن يختار أي منهم هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطية، بما يتلاءم مع المبادئ الفكرية أو القناعات السياسية أو حتى المصالح الفعلية، لهذا النظام أو تلك الحركة.

أن التجربة الديمقراطية قد أنتجت خيارات متعددة ومادة خصبة

وعليه لن يكون أمراً شاقاً على الحركات الاسلامية، إن تختار من الديمقراطية الشكل الذي تراه متلائماً مع مبادئها وقناعاتها الفكرية والسياسية، بل ما يحقق لها أكبر قدر ممكن من المصالح الانتخابية، ولن يكون بمقدور أي جهة أن تعيب على هذه الحركات أنها غير ديمقراطية، لأن الجواب سوف يكون حاضراً، بأنها تعتمد هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطية، وأن هذا الشكل معتمد في هذا النظام السياسي أو ذاك، في هذه التجربة الديمقراطية أو تلك.

ومن هنا تستطيع هذه الحركات الاسلامية أن تقول بأنها تمارس الديمقراطية، وأنها تقبل بالخيار الديمقراطي، بغض النظر عن المبادئ الفكرية التي تقوم عليها الديمقراطية، فهي تتعامل معها كآلية لإنتاج السلطة، وكوسيلة للوصول إليها، ولذلك يمكن أن تدعي هذه الحركات بأنها ديمقراطية بهذا المعنى الذي تتبناه، والذي لا يتعارض مع مبادئها الفكرية ونظرتها الى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

والمحصلة أنه اذا كانت الدولة المدنية تعني بشكل أساس العلمانية والديمقراطية، وكان بالإمكان لهذه الحركة الاسلامية أو تلك، أن تختار هذا النوع من العلمانية وذاك الشكل من الديمقراطية، فهي تستطيع الحديث عن دولة مدنية ونظام مدني وتجربة مدنية، لكن وفق معاييرها هي، وبما ينسجم مع مبادئها وقناعاتها[4]. وقد يكون أمراً صحيحاً أن تتاح لها الفرصة لتصنع إنموذجها المدني الخاص بها، ولتقدم تجربتها بما يعبر عن أهدافها وحقيقة مشروعها.

الخاتمة

إن للحركات الاسلامية يمكنها على مستوى صناعة السلطة، أن تجترح إنموذجها المدني الخاص على مستوى الدولة والمجتمع، وأن التجربة الاسلامية سوف تكون في سعة من أمرها، في اختيار أي صيغة من صيغ العلمانية، وأي شكل من أشكال الديمقراطية لتقديم إنموذجها المدني، الذي ينسجم مع مبادئها وقناعاتها. لكن هل يستطيع هذا الأنموذج المدني الذي ينسجم مع المبادئ الاسلامية، أن يذهب الى مستوى ادعاء دولة الخلافة؟ أعتقد أن اشكاليات نظرية[5] وعوائق عملية عديدة تحول دون ذلك، والتي منها:

1 - وجود دول اسلامية متعددة لكل منها كيانها السياسي الخاص والمستقل، حيث تقوم العلاقة بين هذه الدول على أساس مجموعة من القوانين والأعراف الدولية، فكيف يمكن أن تنسجم دولة الخلافة مع هذه البنية السياسية على مستوى العالم الاسلامي؟.

ماذا سيكون موقف دولة الخلافة من قضية المواطنة، وكيف ستتعامل مع غير المسلمين الموجودين في دار الاسلام

2 - الواقع السياسي الدولي القائم فيما يرتبط بالجغرافيا السياسية للدول الاسلامية وغير الاسلامية، فهل تستطيع دولة الخلافة أن تتجاوز هذه الحدود السياسية، بما هي دولة تتّسع لتشمل دار الاسلام ومجمل الدول والبلدان الاسلامية.

3 - ماذا سيكون موقف دولة الخلافة من قضية المواطنة، وكيف ستتعامل مع غير المسلمين الموجودين في دار الاسلام، ومع المسلمين الموجودين خارج دار الاسلام، فإذا كانت المواطنة تمنح على أساس ديني، فلا بد لها من تقديم حل لهذه المعضلة.

4 - كيف يمكن لنا أن نتعامل مع قضية القيادة على مستوى العالم الاسلامي، فمن يتولى هذه القيادة، وعلى أي أساس، وما هي حدود ومستويات هذه القيادة، وما هي البنية التي تنتج هذه القيادة وآلية عملها، ومجمل ما يرتبط بها.

5 - ما العمل مع الانقسامات والتباينات الموجودة في عالمنا الاسلامي، وهل نستطيع أن نتغلب على هذه الانقسامات، وخصوصاً أن عوامل عديدة داخلية وخارجية تعمل على زيادتها وتفاقمها، بحيث يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان توفير البنية السياسية والاجتماعية المساعدة على تحقيق دولة الخلافة.